القضية الجزائرية أمام الأمم المتحدة 1957 -1958

أ.قبائلي أمال

باحثة بالمركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954

ملخص

لقد عرفت القضية الجزائرية، في إطار حركات التحرر، اتسمت بالنضج والتطور الشيء الذي ساهم في تدويل القضية الجزائرية ضمن اشكالية قانونية طرحها الوفد الفرنسي في مدى شرعية القضية الجزائرية وتدويلها، وكذا مدى اهلية هيئة الامم المتحدة في طرح القضية الجزائرية على دمعية الامم المتحدة منذ 1956.

وقد تناولنا غي هذا المقال المحطات التاريخية التي تزامنت مع المستجدات الدولية في إطار القانون الدولي. والرؤية المستقبلية لكل الدول العالم للعيش في أمن وسلام بدون حروب، فكانت الدول المتضررة في أمن و سلام بدون حروب، فكانت الدول المتضررة والواقعة تحت سيطرة الاحتلال محل اهتمام التنظيم الدولي وتصفية الاستعمار كان من أولويات العمل الدولي من أجل تطبيق المبادئ الدولية الواردة خاصة في ميثاق الامم المتحدة.

وبالتالي اصبح من الضروري التعامل مع القضية الجزائرية كمستعمرة وكذا جبهة وديش التحرير الوطني كحركة تحرر تهدف نته الاستقلال والتحرر واسترجاع السيادة

الكلمات المفتاحية: الاحتلال الفرنسي، الامم المتحدة ، جيش وجبهة التحرير الوطني، حركات التحرير، حق الشعب إلى تقرير المصير، القضية الجزائرية، الدبلوماسية الجزائرية، الكتلة الافروأسوية

Résumé

La question Algérienne a connu, dans le cadre des mouvements de libération, des étapes de maturité et de développement qui ont contribué progressivement à l'internalisation de cette dernière face à l'enjeu juridique soulevé par la délégation française à L'ONU, à propos de la légitimité de la question.

Cet article passe en revue les principales stations historiques qui ont coïncidé avec les développements internationaux en matière du droit international et l'aspiration des peuples à vivre en paix et en sécurité. A L'ONU, la décolonisation des pays touchés par la colonisation a été une propriété pour l'application de la charte des Nation unies : égalité des droits et autodétermination des peuples.

Par conséquent, il convient de traiter la question algérienne comme un mouvement de libération visant l'Indépendance et la restauration de la souveraineté

Mots clefs : l'autodétermination des peuples, la colonisation française, la décolonisation, l'ONU, la Question algérienne.

مقدمة

لقد عرفت الجزائر في مرحلة سابقة من تاريخها الحديث، محطات تاريخية هامة شكلت محورا أساسيا للدراسة و البحث في إطار ما أفرزته الأحداث السياسية و العسكرية على المستويين الداخلي والدولي، فكان اندلاع ثورة التحرير ضد المستدمر الفرنسي أبرزها بل وأعنفها على كل المستويات فعلى المستوى الداخلي، أدت العمليات العسكرية الأولى في المناطق التاريخية وخاصة هجومات 20 أوت 1955، إلى غاية تاريخ انعقاد مؤتمر الصومام، إلى زعزعة الاستقرار السياسي و العسكري الفرنسي، الذي أدى إلى تغيير ثلاث حكومات وهي حكومة " بيير ماندیس فرانس " من 17 جوان 1954 إلى 5 فيفري 1955، ثم حكومة " إدغارفور" من 23 فيفري 1955 إلى 24جانفي 1956 وحكومة "غي مولي" من 30 جانفي 1956 إلى 21 ماي 1957، وعلى المستوى العسكري فقد عرفت الحكومة الفرنسية عجز مالي رهيب أفلس الخزينة العسكرية الفرنسية قدرت بملايين من الفرنك الفرنسي، ناهيك عن ما أفرزته مواجهة الإدارة الاستدمارية للثورة و تنكيلها بالشعب الجزائري خاصة بعد إعلان حالة الطوارئ تطبيقا لقانون إعلان حالة الطوارئ الذي صادقت عليه الجمعية الوطنية و مجلس الجمهورية. [1]

اما على المستوى الإقليمي فقد كانت لنشأة الأحزاب و المنظمات السياسية و تبلور الحركات الوطنية التحريرية في منطقة المغرب العربي الكبير الأثر الواضح فقد تبنت فكرة الكفاح المسلح و تعبئة القوى الوطنية من أجل الحرية و الاستقلال و تحقق ما نادت به الحركات الوطنية، فتحصلت ليبيا على استقلالها عام 1951 و تونس و المغرب عام 1956[2].

وفي ظل نشوء حركات التحرر و الثورات في العالم العربي، فقد كانت الثورة الجزائرية محور اهتمام الدول الشقيقة والصديقة، فقد كسبت تأييدا كبيرا من دول المغرب العربي المتحررة واكتشفت أن هناك دعما عربيا ماديا و معنويا من أخوة لها في الدم والدين والعروبة والمصير المشترك شاطروها في معاناة ليل الاستعمار البغيض، وفي آلامها وآمالها فكانت هناك أصداء شعبية وحكومية في ليبيا و تونس والمغرب حيث ساهمت هذه المساندة في تقليص النفوذ الاستعماري ... [3].

وقد كان الكفاح المسلح، الوسيلة الأمثل لتعبير عن رفض الشعب لهذا الاحتلال الذي لم ينعتق من عبوديته لأكثر من قرن أصبح لزاما على العالم أن يعرف و يسمع صوت الشعب ممثلا في قيادة عسكرية و سياسية استمدت شرعيتها من الشعب و من المواثيق الدولية للمطالبة باسترجاع السيادة الوطنية، فقد بات العالم ينادي بضرورة تحقيق الامن و السلم الدوليين و إعطاء

الشعوب المستعمرة حقها في الحرية و الاستقلال و هذا ما قاله "كوردال هول" كاتب الدولة الامريكي للخارجية في عهد روزفلت في تصريح له بتاريخ 20 نوفمبر 1942 ونشر في مذكراته: " بأنه هو ورئيس الولايات المتحدة و كل أعضاء الحكومة كانوا يتمنون الحرية لكل الشعوب التابعة للاستعمار بإلحاح و يرجونها لها في أقرب الآجال .... "[4]

أما عن سير العمل السياسي فقد كان النشاط الدبلوماسي لقادة حزب جبهة التحرير الدور الفعال و الرائد في التعريف بالقضية الجزائرية في كل دول العالم – تقريبا - ويقول امحمد يزيد في إحدى شهاداته: " أن النشاط الدبلوماسي –الذي كان جزء منه – قد تأسس قبل الحكومة المؤقتة فقد كان لنا نشاط بإسم جبهة التحرير الوطني، و عندما أسسنا الحكومة المؤقتة أدركنا أن الاتصالات مع الدول و الأنظمة لابد أن يقوم بها وزير مكلف بالعلاقات الخارجية وان الاتصالات عبر الملتقيات و الشخصيات و الندوات الصحفية يقوم بها وزير للأخبار ... ، ويضيف إلى أنه قب الثورة كان لنا تمثيل في الخارج يتمثل في وفود و بعثات الحركة الوطنية حيث بلورت هذه الحركات مبادئها ... " [5]

وعليه فأن ما تحقق لاحقا من تنظيم سياسي داخل الجبهة خاصة بعد مؤتمر الصومام كان تحصيل حاصل لضروريات أساسية في

تنظيم هذه الثورة و تحديد الأهداف و المطالب في إطار الشرعية الدولية ضمن أسس و هياكل تتمتع بالشخصية الوطنية و الدولية، فالتمثيل الدبلوماسي تحكمه معايير وأسس و قواعد دولية كان لابد على القيادة الثورية من تطبيقها حتى يتسنى لها تحقيق الهدف المنشود و هو استرجاع السيادة الوطنية بأسلوب منظم، كما وهذا ما سنستعرضه لاحقا بالدراسة.

ولمعرفة أهم المراحل و الخطوات التي مرت بها القضية الجزائرية وعلى ضوء ما تقدم سنطرح الاشكالية التالية، ما مدى نجاح الدبلوماسية الجزائرية في مواجهة القوى العسكرية و السياسية الفرنسية و ما هي الخطوات و المراحل و الأليات التي ساعدت في التعريف بالقضية الجزائرية و بالتالي جدولتها على مستوى الجمعية العامة للأمم المتحدة، وما هو التكييف القانوني للثورة التحريرية من منظور القانون الدولي؟

و للإجابة على هذه الاشكالية سنقسم الموضوع إلى محورين أساسين ، المحور الأول نستعرض فيه أهم الأحداث التاريخية المصاحبة لمرحلة تدويل القضية الجزائرية، مع الوقوف على أبرز الأحداث و الوقائع المتعلقة ببدء عملية التفاوض الجزائري الفرنسي كمرحلة أولى، نتعرف من خلالها على الوضع المحيط بالثورة و التصدي الفرنسي لها على الجبهتين العسكرية و السياسية.

أما المحور الثاني فنستعرض فيه بالدراسة و التحليل للوضع السياسي الدولي، وأهم المواثيق الدولية التي عالجت موضوع حركات التحرر على ضوء المبادئ الدولية التي جاء بها ميثاق الامم المتحدة و ميثاق حقوق الأنسان، مع توضيح الطبيعة القانونية للنزاع المسلح في الجزائر.

مستعملين بذلك المنهج التاريخي في سرد الأحداث و الوقائع و التحليل و كذا المنهج القانوني في تطبيق المعايير المحددة لدراسة النزاع العسكري في الجزائر وإبراز أهم الأليات القانونية المطبقة في تدويل القضية الجزائرية.

المحور الأول: التطور التاريخي للقضية الجزائرية 1954 -1962

أولا": مرحلة التنظيم السياسي والعسكري 1954 -1954

لقد كانت الجزائر ومنذ الاحتلال تطالب بحريتها بشتى الوسائل و بمختلف الطرق، فمن المقاومة الشعبية إلى المقاومة السياسية بدءا برسائل الأمير خالد في ومن بعدها مصالي الحاج في العشرينيات[6] من القرن الماضي فنجم شمال افريقيا كان له بعدا مغاربيا ، هذه الحركة منحت الجزائر بعدا افريقيا بمشاركتها في مؤتمرات الشعوب المناهضة للإمبريالية، أما في نطاق الاتصالات الأفرو - أسياوية، فقد شارك مصالي الحاج في 1927 في مؤتمر شعوب إفريقيا و أسيا الذي انعقد في بروكسل بمشاركة أكثر زعماء

العالم في تلك الفترة[7] ، و يقول امحمد يزيد بأن : ... كان تمثيلنا في الخارج قبل الثورة متمركزا أكثر في القاهرة من مكتب المغرب العربي الذي فتحه بورقيبة، أما نشاط جمعية العلماء المسلمين فقد كانت الزيارات متوالية من حين لأخر إلى أسيا خاصة الشيخ الفضيل الورثيلاني، كممثل للجمعية والذي كانت له رحلات إلى المشرق أيضا [8].

وتوال النضال السياسي، داخل الوطن في شكل تنظيمات حزبية و جمعيات وطنية، تلوح بمطالب شرعية بطرق سلمية أملة بذلك أن تتحقق تلك المطالب، لكن الرد كان أبشع مما توقعه الشعب و حتى الدول الغربية أو " الامبريالية " فكانت مجازر 08 ماي 1945 بمثابة الصدمة ، التي لم يتوقعها الشعب الجزائري، بعد وعود كاذبة وواهية استدرجت بها فرنسا الشعب الذي جندت معظم شبابه لخوض حرب ليس له فيها لا ناقة و لا جمل، فكان شباب الجزائر في الجبهة الأولى في مواجهة الجيش الألماني لإنقاذ فرنسا من الزحف النازي[9].

هي من بين أحدى الأسباب التي، أعطت الاولوية للبدء بالعمل العسكري، واسترجاع ما أخذ بالقوة إلا بالقوة ، فكان الفاتح من نوفمبر قد أطل على العدوان الغاصب بدون إذن و لا تأشير، بعد مد و جزر بين القيادة المركزية لحزب الشعب و المنظمة العسكرية

الخاصة، و شباب عقدوا العزم على أن تحرر الجزائر بالسلاح لا خيار.

وبالفعل لم تكن فرنسا تتوقع نجاح وتنظيم الثورة، خاصة بعد مؤتمر الصومام الذي شكل الأرضية الرسمية لكل القرارات السياسية و العسكرية، في مرحلة لاحقة للثورة لتعزيز العمل الثوري ومحاولة استدراك كل الأخطاء و الأزمات التي وقعت و يمكن أن تقع، جراء ردة الفعل الفرنسية التي كانت في كل مرة أقوى ، فخلال هذه الفترة حشدت كل قوها السياسية و العسكرية و التنظيمية "الأمنية" و حتى التشريعية[10].

و مع نهاية عام 1957، كان سقوط الجمهورية الرابعة 1946 - 1958 بقيادة بيتان "Pétain" بمثابة الفشل السياسي الناتج عن تعاقب عدة حكومات، وقد أرجع الأستاذ "هوريو" ذلك الى أن الثورة الجزائرية كانت السبب المباشر في ذلك حيث قال "...ربما كانت الجمهورية الرابعة قد توصلت إلى إصلاح ذاتها لو أنها استطاعت إنهاء مشكلة الاستعمار في الجزائر"، كما يؤكده البروفيسور ميشيل وينوك الأستاذ في معهد الدراسات السياسية في باريس قائلا في كتابه : "... وكانت الحكومات تسقط بسرعة أثناء الجمهورية الرابعة ولا تزيد مدتها على بضعة أشهر. كانت تشبه الحكومات الإيطالية. بمعنى آخر فإن فرنسا كانت تعاني من عدم الاستقرار

ولا تستطيع بالتالي مواجهة المشكلة الجزائرية أو إيجاد حل لها...."[11].

ومع استقالة حكومة " بفى ملينPflimlin " يوم 28 ماي 1958 بدأت المرحلة الأولى لقيام الجمهورية الخامسة بقيادة الجنرال المتقاعد شارل ديغول الذي لم يدخر جهدا و حنكة و دهاء في محاولات قاتلة تارة و فاشلة تارة أخرى للقضاء على الثورة، فتعاقب أكثر من سبع حكومات في مرحلة ما بين 1954 -1958 وفشلها في تطويق انتشار و تنظيم العمل المسلح و الكفاح الثوري، كان الجواب الشافي للقادة السياسة الإستدمارية في الجزائر، وبالتالي كان نجاح الثورة و جيش التحرير في مقاومة سياسة القمع و التقتيل و الإبادة ينعكس تدريجيا من خلال عدة عوامل أهمها، فقدان فرنسا لإنسانيتها لما اقترفته في حق الشعب و الأرض. كما ان المجتمع الفرنسي بكل فئاته أصبح مقتنع تماما، أن الحرب في الجزائر لن تأتي إلا بالخراب على فرنسا و أبناء فرنسا ناهيك، عن العجز الرهيب للخزينة العسكرية الفرنسية جراء الخسائر التي تكبدتها وقيمة التجهيزات العسكرية، التي اقتنتها رغم تلقيها الدعم الكامل من الحلف الأطلسي وكذا تزامنه مع النفقات الرهيبة التي سخرت للمشروع النووي[12].

اما على المستوى الدولي، فقد حاولت فرنسا أن تحتوي الثورة و كانت تطلق عليها في تقاريرها و على صفحات جرائدها،

بأنها عبارة عن مشاغبات قامت بها مجموعة من الخارجين عن القانون، ثم مع تطور الأحداث أصبحت هذه المجموعة " Des Fellagas " إلى أن اعترفت أخيرا على طاولة المفاوضات بممثلي الشعب في الوفد الرسمي للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية.

1 -مسار النضال الثوري 1954 -1962

يأخذ النضال السياسي خلال مرحلة الثورة التحريرية مراحل متطورة نستخلصها انطلاقا من التطور التسلسلي للأحداث سواء على المستوى الداخلي او الخارجي و يمكن تقسيم هذه المراحل عموما إلى ثلاث فترات:

الفترة الأولى 1954 -1956

الفترة الثانية 1956 -1958

الفترة الثالثة 1958 -1962

أما عن الفترة الأولى الممتدة ما بين1954 إلى 1956 :

وهي بداية الثورة والتحرك السريع على المستويين العسكري و السياسي أو " الدبلوماسي " و تتمثل في دور البعثات الخارجية الأولى لمناضلي جبهة التحرير الوطني في الوطن العربي، في العراق و سوريا و الأردن و غيرها ، و كذا اختطاف زعماء البعثة اللذين كانوا على متن الطائرة ، حيث تعود حيثيات هذه الحادثة عند قبول الحكومة الفرنسية الحضور، لاجتماع يضم كل من الرئيس التونسي الحبيب

بورقيبة والملك المغربي محمد الخامس وزعماء الثورة الجزائرية ، أحمد بن بلة الحسين آيت أحمد محمد بوضياف ، محمد خيضر ، الصحفي مصطفى الأشرف . وأتضح فيما بعد أن الموافقة الفرنسية لم تكن سوى عملية استدراج للزعماء الخمسة الذين سيحضرون الى مراكش للمفاوضات فيتم القبض عليهم. وهنا علينا أن نشير أن المفاوضين الفرنسيين كانوا قد قبلوا بتقديم تسهيلات لتنقل لمندوبي جبهة التحرير الوطني . زيادة على علم الحكومة الفرنسية بعزم الثورة على إرسال وفد للمشاركة في الندوة التي ستعقد بتونس من أجل السلم. وقد اتضح فيما بعد أنه كان هناك تنسيق تام بين مختلف الجهات الرسمية الفرنسية من أجهزة مخابرات وقيادة الجيش الفرنسي ووزارة الدفاع ففي حدود الساعة منتصف النهار من يوم1956/10/22 أقلعت الطائرة المغربية من مطار الرباط وعلى متنها الزعماء الخمسة ، متجهة إلى تونس . وأثناء تحليقها في الأجواء الدولية أرغمت الطائرة المغربية على تغيير وجهتها تجاه الجزائر وذلك بعد أن اعترضتها طائرات فرنسية حربية.

أثار العمل الفرنسي موجة واسعة من الاستنكار من قبل دول العالم قاطبة بما فيها الدول التي كانت صديقة لفرنسا، زيادة على الإدانة التي جاءت من المنظمات العالمية النقابية والطلابية . وتيقن الكل، من عدم رغبة فرنسا في تسوية المشكلة الجزائرية تسوية سلمية، و ردا على العمل الفرنسي، استدعت الحكومتان

التونسية والمغربية سفيريهما في باريس، وكان هذا الإجراء سببا في توتر العلاقات السياسية بين تونس والمغرب من ناحية وباريس من ناحية أخرى. وفي هذا السياق كان موقف المغرب إزاء باريس هو المطالبة بإرجاع القادة الجزائريين دون قيد أو شرط ، أو رفع القضية إلى محكمة لاهاي الدولية للفصل فيها . إلا أن الطلب المغربي قوبل بالرفض القاطع من قبل الحكومة الفرنسية باعتبار أن هؤلاء الخمسة ، من الناحية القانونية هم مواطنون فرنسيون، وهم الآن في قبضة سلطة فرنسية ولا يوجد قانون في العالم يجبر الحكومة الفرنسية على تسليم مواطنيها إلى سلطة أجنبية.

أما رد الثورة الجزائرية على هذا العمل الإرهابي، فقد كان من خلال البيان الذي أصدرته قيادة جبهة وجيش التحرير الوطني، والموجه للعالم عامة والعالم العربي خاصة، أكدت فيه أن القبض على أعضاء جبهة التحرير، لا يؤثر على العمل السياسي والعسكري الذي سطرته الثورة، وأنها متمسكة بالمطالب الأساسية التي وردت في بيان أول نوفمبر1954 والتي تتلخص في الاستقلال الكامل وإطلاق سراح المعتقلين السياسيين، والتفاوض مع حكومة وطنية مؤقتة من أجل وقف إطلاق النار. وأنها تعتبر قضية المعتقلين أمانة بأعناق العرب في كل مكان وبأعناق الأحرار في كل أصقاع العالم، وأن الدفاع عن هؤلاء ليس دفاعا عن

الجزائر فحسب، وإنما دفاعا عن حرية العرب أجمعين، والقضية الإنسانية عامة.

واستمر النضال السياسي للوفد الخارجي معتمدا بذلك على عنصر الطلبة الجزائريين، في إطار التنظيم الجماهيري لمختلف فئات الشعب الجزائري في تلك المرحلة و هو الإتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين، حيث يقول أحد المناضلين السياسيين صالح بلقبي [13].

" ...لطالما تولى تنشيط الدبلوماسية الجزائرية مناضلون بسطاء و قدماء مجاهدون، و أمام اتساع النشاط السياسي الخارجي للثورة و تعقيد جوانب ملفاتها القانونية و الإقتصادية و العسكرية، أخذت تتجه الأنظار إلى العناصر المثقفة والتي كادت تنحصر –وقتها - على فئة الطلبة والتلاميذ في الثانويات، ولعل أول مهمة دبلوماسية ذات شأن اضطلع بها الطلبة أثناء الثورة تمثلت في الإتصال الذي كلف به مكتب الإتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين مع حكومة " غي مولي " في فبراير 1956 بالجزائر يوم محاولته تنصيب الجنرال " كاترو" وترأس الوفد الجزائري المرحوم " محمد الصديق بن يحي " ومن الجانب الفرنسي " كومين " و " هيربو" وإن لم يسفر على نتائج تذكر فقد تمكنت من خلاله قيادة الثورة من معرفة استعداد فرنسا للإعتراف باستقلال الجزائر إذا ما اقتصر على قبول القيادة الثورية بالجزء الشمالي من الجزائر، أي بالمقاطعات الثلاث، أما إذا تمادت الثورة في المطالبة بكامل الصحراء الكبرى

فإن فرنسا كانت وقتها مستعدة للتضحية بآخر مواطن لها لمنع تحقيق هذا الطلب..."[14].

أما الفترة الموالية الممتدة ما بين 1956 -1958 :

فقد تزامن تقسيم هذه الفترة، مع أهم حدث و هو انعقاد مؤتمر الصومام في 20 اوت 1956 هذا المؤتمر، الذي جاء بعد جهود مكثفة قام بها كل من "عبان رمضان "و " زيغود يوسف" بدءا من شتاء 1955 وتمخضت عنه قرارات هامة كانت الحصن المنيع لمواصلة العمل السكري و التنظيم السياسي للقيادة الثورية على المستوى الداخلي و الخارجي وتفادى بذلك كل الانزلاقات و الانشقاق التي بدأت بوادره تظهر خاصة بعد إقحام الإدارة الإستدمارية لدور المخابرات والمكاتب المتخصصة ، من أجل خنق الثورة و عزل المناطق التاريخية التي كانت تقود الحرب بوسائلها الخاصة. وبالتالي فإن قرار تنظيم مؤتمر وطني للثورة لوضع نظام جديد يوحد بين مختلف المناطق ويستجيب للتطورات التي تعيشها الثورة كان بمثابة الخطوة الايجابية لمسار الثورة التحريرية، كما يصفه بن خدة بقوله: " ... يمثل بحق الصورة الوحدوية التي كان يدعو إليها عبان رمضان و العربي بلمهيدي.."[15].

ان اختيار هذا التوقيت و التاريخ بالذات لانعقاد هذا المؤتمر الوطني لم يكن بمحض الصدفة، بل هو تعبير عن ترسيخ معاني وطنية

وحدوية لاستحضار كفاح وبطولات شعب. ورغم الصعوبات التي واجهت أعضائه من مؤيد ومعارض لانعقاده، فغياب قادة الولاية الاولى بعد استشهاد مصطفى بن بولعيد وكذا معارضة زعماء القيادة الخارجية، أحدث تخوف لدى المؤتمرين بعدم نجاح هذا اللقاء التاريخي، حيث يقول أحمد بن بلة:"...كان هدفه سحب البساط من أقدمنا ... " أما من المؤيدين، فيقول عبد الحفيظ أمقران " ... هو أعظم حدث تاريخي يسجل خلال الكفاح المسلح بعد بيان أول نوفمبر، من ميلاد جبهة التحرير الوطني، والتحاق جميع الأحزاب الوطنية و الجمعيات و المنظمات بالجبهة ". (16)

فقد كان هذا التاريخ موعد آخر لحدث أعظم لذكرى هجومات 20 أوت 1955 ومن جهة أخرى، هو اقتراب موعد انعقاد الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها العادية من شهر سبتمبر من كل سنة واستعداد الدول الشقيقة و الصديقة لتقديم طلب إدراج القضية الجزائرية ضمن جدول أعمالها.(17)

أما ردة الفعل الفرنسية فقد كانت في كل مرة أعنف، خاصة بعد إعلان حالة الطوارئ و قدوم حكومة " غي مولي " ممثلة عن الحكم الشيوعي الذي جاء بسياسة قمعية ووحشية ضد الشعب الجزائري، و قام بتعيين " روبير لاكوست " وزيرا مقيما بالجزائر.(18)

ثم صدور قانون حالة الطوارئ 1955 -1957 الذي كان يحمل في نصوصه نظرة عنصرية ووحشية، تناست فيها الإدارة الإستدمارية كل المبادئ الأخلاقية و الإنسانية أثناء فترة الحرب و السلم، وتم من خلاله تجميد السلطات المدنية الإدارية و القضائية و تعويضها بالسلطة العسكرية التي كانت تسيطر على الوضع بأسلوب عسكري.(19)

أما الفترة الممتدة ما بين 1958 -1962 :

فقد تضمنتها بالخصوص مراحل تطور القضية الجزائرية أمام هيئة الأمم المتحدة " تدويل القضية الجزائرية" والتي تزامنت مع حركة المجتمع الجزائري في مواجهة السياسة الديغولية، العسكرية و السياسية خاصة فيما يتعلق بتقسيم الجزائر وفصل الشمال عن الجنوب، وكذا المظاهرات المتكررة للشعب الجزائري في القطر الجزائري، المنددة للاستعمار و المطالبة بالانعتاق من قبضة المستدمر ، علما وأن هذه المظاهرات لم تكن عشوائية بل منظمة دعت بها جبهة التحرير الوطني من أجل اسماع الرأي العام، بالقضية الجزائرية .

2 -مسار النضال السياسي " الدبلوماسي " أثناء الثورة التحريرية

كما أسلفنا الذكر بأن المقاومة السياسية، في مرحلة الحركة الوطنية قد أسهمت بشكل إيجابي، في التعريف بالوضع الإستدماري في الجزائر وكذا الدور الذي لعبته الشخصيات

الوطنية بدءا بالأمير خالد و مصالي الحاج إلى دور الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية .

وعليه اعتمدت توظيف مصطلح الدبلوماسية الجزائرية، لما يحتويه هذا اللفظ من معنى اصطلاحي عرفته الموسوعة السياسية و القانونية على أنه " هو ما يختص بالعلاقات بين الدول و هي فن التفاوض بين الحكومات " و عن المعنى الموضوعي فالدبلوماسية من حيث موضوعها، كانت حاضرة دوما في النزاعات البشرية وقد حفظت لنا الذاكرة التاريخية اسماء الكثير من الرجال الذين برعوا في فن الإقناع و التفاوض و لعبوا أدوارا حاسمة في كسب القضايا أو فض النزاعات و الخلافات بين الأمم المتصارعة.[20]

كذلك هو الحال بالنسبة للجزائر المحتلة، فمراسلات الامير عبد القادر و الحاج أحمد باي و مراسلات و مساعي حمدان خوجة و اتصالات الأمير خالد و حزب نجم شمال إفريقيا، كانت توصف بالعمل الدبلوماسي رغم افتقاده للمفهوم السائد بشان الدبلوماسية، لذلك اعتبر العديد من الباحثين و الكتاب تلك الجهود عبارة عن مساعي وجهود نضالية كانت غايتها تحسيس الرأي العام العالمي بما كان الشعب الجزائري يعانيه من تقتيل و نفي و إبادة و طمس للشخصية الوطنية للجزائري وكذا مساوئ " الإستعمار" أو بالأحرى الاستدمار ذلك الوضع الدولي الذي فرضته سياسة القوي على الضعيف.

أ -انعكاس الوضع الدولي ما بين الحربين العالمية الاولى و الثانية على الجزائر

لقد كانت الآثار المادية و الموضوعية و القانونية للحرب العالمية الأولى و الثانية تحمل انعكاسات واضحة في مجال العلاقات الدولية، سلبية كانت أم إيجابية فالحرب العالمية الأولى كانت لها آثار ليس فقط على العالم الأوروبي بل و حتى العالم بأكمله لما حملته من خراب مادي و بشري لم تكن الدول الواقعة تحت " سياسة الاستعمار " بمعزل عنه فالسياسة الدولية في ظل عصبة الأمم في تلك المرحلة لم تستطع منع حدوث هذه الحرب ، و لم تستطع احتواء أثارها المدمرة ،فرغم ما أحدثته في مجال الخريطة الدولية قد مس بشكل أساسي أوروبا، ولم تنل قارتي أسيا و إفريقيا إلا زيادة التخريب والضعف والإبادة بل وفقدان ما تبقى من أقطارها لسيادتها.

اما الحرب العالمية الثانية فقد احدثت معادلات جديدة على الساحة الدولية، في ظل هيئة الأمم المتحدة، هذه الهيئة الدولية التي كانت تسعى من خلال مؤسسيها إلى وضع مبادئ دولية تلزم الأطراف المتعاهدة على احترامها ،في حفظ الأمن و السلم الدوليين وترسيخ مبادئ دولية مبنية على المساواة واحترام سيادة الدول وتصفية الاستعمار في إطار وقف سلسلة الحروب و المنازعات المسلحة في كل أقطار العالم.

أما على المستوى الداخلي للجزائر المحتلة، فقد صار الشعب يتخذ من الأحزاب الوطنية و النقابات ومن الحركات الكشفية و الطلابية و مؤتمراتها الإقليمية و الدولية قنوات لتمرير رسائلها إلى الخارج تعويضا عن دبلوماسية فعالة . وتمكنت بعدها الحركة الوطنية من فهم تلك المتغيرات وتفاعلت معها ،لا لرسم استراتيجية جديدة في معاملاتها و توجهاتها فحسب ،بل و لتحديد مواقع نشاطها من أجل إيصال صوت الجزائر إلى المنظمات الإقليمية و الدولية وهو التوجه الذي كانت له نتائج مباشرة في اعتماد العمل الداخلي و الخارجي. وعليه فقد كانت هذه المرحلة بمثابة العمل التأسيسي للدبلوماسية الجزائرية في ظل المطالبة بالحقوق الشرعية للشعب الجزائري واسترجاع سيادة دولة كانت بالأمس تتمتع بكل المعطيات التي تجعلها دولة بالمفهوم التقليدي للدولة الذي يعرفه العديد من الفقهاء في القانون الدولي حيث يقول أوبنهايم " ... يجب أن يكون في بادئ الأمر شعب وهو تجمع بشري ... وأن يكون هناك بلد مستقر .....وان تكون حكومة تمثل هذه المجموعة البشرية ..." أما الاساس الأخير لنشأة الدولة فهو السيادة بحيث تكون الحكومة سيدة، بمعنى ان تكون سلطة عليا و مستقلة عن أي سلطة أخرى على وجه الأرض والسيادة بالمعنى الدقيق للكلمة يترتب عليها الإستقلال داخل حدود البلد و خارجها[21].

وهذا ما عملت عليه الدبلوماسية الثورية، على خطى جهود قادة الحركة الوطنية و المعني في هذا الإطار التيار الاستقلالي الذي كان دائما ينادي و يطالب بضرورة استقلال شعوب المغرب العربي، استقلال تام غير مشروط. وقد ارتكزت حركة التحسيس و التعريف بإرادة الشعوب من الإنعتاق عن المستدمر الفرنسي عبر ثلاث مستويات مغاربياً وعربياً ودولياً

ب - على المستوى المغاربي:

لقد كان " نجم شمال إفريقيا " بمثابة الطليعة السياسية التحريرية التي قادها الجزائريون والتونسيون و المغاربة برئاسة مصالي الحاج الذي شارك في مؤتمر بروكسل 1927 لمناهضة الاستعمار في مدينة بروكسل و من بين المطالب نذكر:

- ❖ المطالبة بالاستقلال التام للجزائر
- ❖ خروج القوات الفرنسية وانشاء جيش جزائري
- ❖ انتخاب برلمان جزائري عن طريق الاقتراع العام

و من خلال الدراسات التاريخية يتبين أن التنظيمات الوطنية المغاربية بدأت فعليا بعد الحرب العالمية الثانية، عند أول اتصال حدث بين الأحزاب المغربية و كان ذلك بمبادرة من حزب الشعب الجزائري الذي أوفد في صائفة 1954 كلا من " لمين دباغين "و " مبارك فيلالي " إلى تونس في إطار تسوية تامة لينظم إليهم

هناك الشاذلي المكي و كان موضوع الزيارة الاتصال بقادة الحزب الشيوعي الجديد، لبحث موضوع بعث جبهة لوحدة النضال على مستوى المغرب العربي من أجل الاستقلال، و مع الاتصال بكل من " المنجي سليم " و " علي بلهوان " تم الاتفاق على الإتصال بقادة حزب الإستقلال المغربي بواسطة المناضل " مهدي بن براح " لتتوج تلك الاتصالات و المحادثات بإبرام ميثاق في شهر سنة 1954 ينص على إقامة جبهة موحدة غايتها تحقيق الاستقلال وتقوم على مبادئ في مقدمتها:

- تحضير العمل المشترك على مستوى المغرب العربي من أجل استقلاله بما في ذلك العمل المسلح
- تجنب كل مفاوضة مستقلة من طرف حزب واحد من دون بقية الأحزاب الأخرى قبل الاتفاق المسبق مع الأطراف، ورغم عدم تجسيد بنود ذلك الاتفاق لأسباب ليست موضوع دراستنا، فإن الاتفاق المذكور أعلاه كان بمثابة أرضية لانعقاد مؤتمر حزب المغرب العربي تحت رئاسة الجامعة العربية في شهر فيفري 1947 والذي تمخض عنه " مكتب المغرب العربي " ومن أهم قرارات ذلك المؤتمر نذكر:
- بطلان معاهدتي الحماية المفروضة على تونس و مراكش وعدم الاعتراف بأي حق لفرنسا في الجزائر وتقرير استقلال هذه الأقطار مع تعيين ممثلين عنها في مجلس الجامعة.

- رفض الانضمام للاتحاد الفرنسي في أي شكل من أشكاله
- اعتبار ايام احتلال الجزائر في 05 جويلية و فرض الحماية على تونس في 12 ماي و فرض الحماية على مراكش في 30 مارس أيام حداد في جميع أقطار المغرب العربي
- مطالبة الجامعة العربية بتعيين ممثلين في اقطار المغرب العربي للدول العربية المشتركة في الجامعة العربية. وقد كانت " حركة الإنتصار للحريات الديمقراطية "عضوا أساسيا في لجنة تحرير المغرب العربي التي أعلن " عبد الكريم الخطابي " عن تأسيسها في 05 جانفي 1948 و وقع على ميثاقها السيدان " الشاذلي المكي " و الصديق السعدي " كممثلين لحركة الإنتصار. وعلى الرغم من عدم التحمس الذي ميز الحركتين الوطنيتين التونسية و المغربية في العمل المشترك مغاربيا، فإن دور اللجنة المركزية في " زدين " بالشلف في ديسمبر 1948 جددت دعوتها لتكوين جبهة مغاربية و تجسيدا لذلك أرسلت في جانفي 1948 وفدين إلى المغرب، وهما شرشالي و خيضر وإلى تونس كل من بوقادوم ، بن بلة و دردور وكانت الوفود تحمل اقتراحات بوجوب اعتماد استراتيجية مشتركة و خلق تنظيمات شبه عسكرية.

ورغم ان تلك الاتصالات التي لم تأتي بنتائج إيجابية، فإن ذلك لم يحبط من عزيمة حركة الإنتصار في الاستمرار في تبني طرح العمل المشترك.[22]

وفي عام 1949 تجدد الاتصال المغاربي بمبادرة جزائرية من انصار حركة الانتصار حيث التقى في تونس كل من " حسين لحول و أحمد بن بلة " ب " صالح بن يوسف " الأمين العام للحزب الدستوري الجديد و تناقشوا معه حول فكرة انشاء جبهة على مستوى شمال إفريقيا، و على الرغم من التحفظات التي أبداها التونسيون فقد وافقوا على عقد اجتماع للأحزاب الثلاثة في مدينة طنجة المغربية خلال شهر ماي 1950[23]. غير أن الفكرة التي عرضها " صالح بن يوسف " لم تجد تأييدا من " بورقيبة " الذي كان قد عاد لتوه من القاهرة بموافقة فرنسية.

وعليه فإن محاولة اللقاء في هذا التاريخ لم تنجح في غياب الوفد التونسي ، غير أنه و في نهاية 1951 عرفت تونس منعرجا جديدا أرجعها إلى حلقة التضامن المغاربي وذلك نتيجة رفض السلطات الفرنسية، للمقترحات الحكومة التونسية برئاسة " محمد شنيق " مما أدى إلى غضب جماهيري تسبب في نشوب مظاهرات و أعمال عنف – كما أسمتها المصادر الفرنسية – في جانفي 1952 فكان الرد الفرنسي على ذلك عنيف ككل مرة

ولقيت هذه المظاهرات صدى في الجزائر حيث أعلنت تشكيلات الحركة الوطنية في الجزائر تأييدها للشعب التونسي و دعت حركة الإنتصار من جديد إلى تأسيس جبهة وطنية مغاربية ، استجابت لها كـــل من تونـــس و المغرب ليتم اللقاء في " شانتيي " مقر إقامة " مصالي الحاج " حيث وقعت في 28 جانفي 1952 تصريحا مشتركا أكدت فيه ضرورة اتحاد الأحزاب المغـــاربية و المطـــالبة الاعـــتراف بســـيادة تونـــس و استقلالها طبقا لمبادئ الأمم المتحدة، و توج اللقاء بالاتفاق على إنشاء جبهة و حدة عمل وأمضت الحركات الثلاث يوم 02فيفري 1952 على ميثاق أسمته " ميثاق الجبهة المغاربية ".

ج - على المستوى العربي

لا يسعنا في هذا المقام ذكر كل التفاصيل المتعلقة بحركة الاتصال الخارجي لتيار السياسي المطالب بالاستقلال على المستوى العربي، حيث أركز على التيار الاستقلالي دون التيار الليبرالي و لا الإصلاحي و لا اليساري، فقد كانت الاتصالات محدودة وما حصل منها تم خارج الرقعة العربية، فإذا ما استثنينا تلك الاتصالات التي تمت بين مصلي الحاج و شكيب أرسلان واتصال مصالي الحاج مع بعض الوطنيين من بلاد الشام.[24]

غير أن الاتصال الحقيقي الذي كان بمثابة اختيار استراتيجي هو ما شرع فيه حزب الشعب من الانفتاح على المشرق العربي، في أعقاب الحرب العالمية الثانية، فبدءا من تأسيس مكتب بالقاهرة، إلى الاتصال بالجامعة العربية و المشاركة في مؤتمر المغرب العربي 1947 و العضوية ،في مكتب المغرب العربي ثم لجنة تحرير المغرب العربي و هي الاتصالات و المشاركات التي كان لها أثرها، على المستوطنين الذين كانوا يرون في مصالي الحاج العدو الوحيد في شمال افريقيا، فأدركوا خطر تحركات هذا الرجل خاصة إثر توطد علاقاته بالأمير " عبد الكريم الخطابي ".

كما تزايد تخوف الإدارة الاستدمارية خاصة فيما جاءت به بنود تأسيس الجامعة العربية في 22 مارس 1945 و التي تضمنت إشارات في المادة الرابعة منه على إمكانية تمثيل الأقطار العربية غير المستقلة في بعض اللجان و هو البند الذي كانت حركة الإنتصار على الخصوص تستند إليه في اتصالاتها بالجامعة العربية.

وتذكر المصادر أن من أبرز الاتصالات التي قام بها مصالي الحاج بعد حرب فلسطين و مشاركة بعض المتطوعين، الجزائريين فيها[25] ، تلك الجولة التي قادته في سنة 1951 إلى البلدان العربية بغية التحسيس بالقضية الجزائرية و التعريف بها

لتختتم تلك الزيارة بلقائه بالأمين العام للجامعة العربية، وأدائه لفريضة الحج و لقائه بملك السعودية، وبوصول الضباط الاحرار إلى السلطة في مص سنة 1952 أصبحت القاهرة بالنسبة للحركة الوطنية محطة أساسية في اتصالاتها و علاقاتها الدبلوماسية مع العالم، و هو ما عبرت عنه قرارات المؤتمر الثالث لحركة انتصار الحريات الديمقراطية في 4 -6 أفريل 1953 عند تناولها للنشاط السياسي بنصها على مايلي: .." إن الكتلة العربية الأسياوية تمثل دائرة بارزة على الساحة الدولية ونظرا لأهميتها و اهتمامها بقضايا شمال افريقيا التي تتفاقم يوم بعد يوم ، أصبحت هذه الكتلة أفضل و أهم سند خارجي لنا على المستوى الدولي ... "

ولم تكتفي الحركة بنشاطها الإقليمي العربي بل سعت إلى الحضور و التواجد الدائم في كل الملتقيات و الندوات التي تهتم بقضايا التحرر في العالم، ففي جويلية 1948 شاركت في" المؤتمر المضاد للإمبريالية " لشعوب أسيا و افريقيا و الذي تمكنت اثناءه من دفع المؤتمرين إلى إصدار بيان قدم لهيئة الأمم المتحدة لصالح المجلس التأسيسي الجزائري، وفقا لمطالب حركة انتصار الحريات الديمقراطية التي وجه رئيسها إثر ذلك المؤتمر و بالضبط في شهر ديسمبر 1948 نداء إلى هيئة الأمم المتحدة يفضح فيه عدم التزام عصبة الأمم المتحدة " بمبادئ ولسن " التي تنص على حق الشعوب

في تقرير مصيرها داعيا هيئة الأمم المتحدة إلى الالتزام بتطبيق تلك المبادئ التي أدرجتها في ميثاقها.

وقبل ذلك أي في شهر نوفمبر 1948 كانت الأحزاب المغاربية قد وجهت وثيقة للأمين العام لهيئة الامم المتحدة تدين فيها السياسة الإستدمارية الفرنسية. و لم تترك الحركة الوطنية فرصة على الصعيد الدولي إلا و وظفتها لصالح المطالب الشرعية لشعب يريد الانعتاق من سياسة القمع و التقتيل و التهجير، ففي شهر أفريل سنة 1949 انضمت إلى مؤتمر السلام الذي انعقد تحت إشراف الأحزاب الشيوعية بعد أن سجلت احتجاجها في مارس 1949 على إقحام الجزائر جورا في الميثاق الأطلنطي لتوجه بتاريخ 20 سبتمبر 1950 مذكرة احتجاج إلى الأمم المتحدة على ضم الجزائر إلى الحلف الأطلسي.

و على إثر تر تدويل القضيتين التونسية و المغربية وجه " محمد خيضر " من القاهرة مذكرة إلى اللجنة السياسية للدول الأعضاء أشار فيها بان الوضع في المغرب الأقصى و تونس لا يجب أن يحول دون النظر في قضية الجزائر و ما يجري فيها، فالجزائريون يطالبون بنشاط سياسي عربي و أسيوي يهدف إلى تدويل قضيتهم و تسجيلها في جدول أعمال هيئة الأمم المتحدة.

د - على المستوى الدولي:

انتهت فترة المقاومة السياسية أو الحركة الوطنية ، فكان الخيار العسكري بمثابة الباب الوحيد لإنتزاع الحقوق التي سلبت منذ 1830 وهي الأرض و الشعب. فقد كان بيان أول نوفمبر واضحا في مضمونه حيث قيم الوضع الدولي يومئذ بقوله: " أما في الأوضاع الخارجية فإن الانفراد الدولي مناسب لتسوية المشاكل الثانوية التي من بينها قضيتنا و التي ستجد سندها الدبلوماسي خاصة من إخواننا العرب و المسلمين.. "(26)

وإذا كان بيان أول نوفمبر قد أكد على أهمية الوضع الدولي الملائم لطرح القضية الجزائرية، فإنه أكد على ضرورة الحرص على كسب تأييد و مساندة القوى المحبة للتحرر و السلم ، ولكي تعرض القضية الجزائرية على الهيئات و المنظمات الإقليمية و الدولية، كان لزاما على الجبهة التحرك الفوري على المستوى الدولي. فبمجرد اندلاع الثورة بدأت الجبهة تبحث عن منفذ لعرض القضية الجزائرية في المنظمات الإقليمية و الدولية، معتمدة على مسألة القوى الحليفة و على النشاط العسكري في الداخل و على الالتفاف الشعبي حولها .

فما أن حلت سنة 1955 حتى بدأت ملامح القضية الجزائرية تبرز لدى أجهزة الأمم المتحدة إذ في 05 جانفي 1955 قدم مندوب المملكة العربية السعودية مذكرة إلى مجلس الأمن لفت فيها نظره إلى خطورة الوضع في الجزائر التي تهدد الامن و السلم الدوليين.[27]

و من جهتها اوصت دول مؤتمر باندونغ في أفريل 1955 بعرض القضية الجزائرية على الأمم المتحدة ،و هي التوصية التي تجسدت عند انعقاد الدورة العاشرة للجمعية العامة للأمم المتحدة في شهر سبتمبر 1955 حين تقدمت 14 دولة أفرو –أسياوية بدعم عرض القضية الجزائرية أمام الأمم المتحدة، فبتاريخ 29 جويلية 1955 وجهت رسالة إلى الامين العام من ممثلي أفغانستان و بورما و مصر و الهند و أندونيسيا و إيران و العراق و لبنان و ليبيريا و باكستان و المملكة العربية السعودية و سوريا و تايلندا و اليمن ، حيث تشير هذه الرسالة أنه بناء على توجيه من حكوماتهم، فإن الممثلين الأربعة عشر يطلبون من الامين العام بأن يسجل موضوع القضية الجزائرية في جدول أعمال الدورة العاشرة للجمعية العامة[28]

كما لا نغفل على أهمية الاعتراف بحق الشعب الجزائري في حريته و استرجاع سيادته، هذا **العمل الانفرادي**[29] ، الذي قامت به العديد من الدول من أجل الحد من سياسة الاستعمار " الإحتلال " التي سادت العلاقات الدولية منذ حقبة زمنية ، والوضع الذي لم

تشأ فرنسا قبوله و لا تقبله ، علما وأنها من الدول التي عرفت ويلات الاحتلال اثناء الحرب العالمية الثانية و ما تعرضت له فرنسا من خراب أمني و سياسي ، أدى إلى تشكيل حكومة فرنسية موالية لألمانيا، " حكومة فيشي "في أطار ما اسمته اتفاق الهدنة المبرم بين فرنسا و ألمانيا، و بالمقابل تشكلت حكومة أخرى بقيادة ديغول في لندن بتأييد من أنصار ه... .(30)

فقد كان الاعتراف الدولي، وطلب تلك الدول بتسجيل القضية الجزائرية في جدول أعمال الجمعية العامة، بمثابة بداية لنصر دبلوماسي حققته لجنة التنسيق و التنفيذ المنبثقة عن مؤتمر الصومام، ثم بعدها الاعتراف بالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية التي جلست على طاولة المفاوضات وصولا إلى إتفاقية إيفيان، و التي اعترفت فيها فرنسا بحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره، ثم استفتاء تقرير المصير أو الإستقلال الذي جاء بأغلبية ساحقة 99.79 % بنعم.

ثالثاً: مراحل تطور القضية الجزائرية أمام الأمم المتحدة

1 -مدى أهلية الأمم المتحدة لمناقشة القضية الجزائرية

لقد شكل هذا الطرح القانوني، عائقا أمام سيرورة العمل السياسي و الدبلوماسي لأعضاء الحكومة الجزائرية المؤقتة و الكتلة الافرو -أسياوية، فعلاوة على البراهين العديدة

التي قدمت أثناء مناقشة الدورة العاشرة للجمعية العامة المؤيدة و الرافضة لأهلية الأمم المتحدة لشروع في دراسة القضية الجزائرية فإن الحجة الاساسية تبقى " القانون الداخلي " و هي تعتمد أساسا على مبدأ القانون الداخلي " المحلي " و علاقته بالأهلية الدولية.[31]

حيث توصل مؤتمر سان فرانسيسكو إلى صيغة تضع حدودا لسلطة الأمم المتحدة، في التدخل في القضايا التي تعد من اختصاص القانون الداخلي للدول الاعضاء، فقد وردت هذه الصيغة في الفقرة السابعة من المادة الثانية من ميثاق الأمم المتحدة التي تنص على : " **ليس في هذا الميثاق ل " الامم المتحدة " أن تتدخل في الشؤون التي تكون من تصميم السلطان الداخلي لدولة ما**، و ليس فيه ما يقتضي الاعضاء أن يعرضوا مثل هذه المسائل لأن تحل بحكم هذا الميثاق على أن هذا المبدأ لا يخل بتطبيق تدابير القمع الواردة في الفصل السابع."[32]

أ - الأساس القانوني لمفهوم الاختصاص الداخلي وعدم التدخّل فيه:

يظهر من خلال نص المادة المذكورة أعلاه أن هذا الحظر التام الذي انتهى إليه ميثاق الأمم المتحدة بخصوص هذا الموضوع والذي أكّدته عدة قرارات صادرة عن الجمعيّة العامّة للأمم المتحدة.[33] لم يأتِ جملة واحدة، وإنّما أساسه القانوني كان في المادّة 8/15 من ميثاق عصبة الأمم لعام 1919 - بعد قرن تقريباً على

إعلان مونرو لعام 1823 بعدم التدخّل في شؤون الدول الأمريكيّة - حيث جاء فيها: «إذا ادّعى أحد أطراف النزاع وثبت للمجلس أنّ النزاع يتعلّق بمسألة تدخل وفقاً للقانون الدولي في الاختصاص الداخلي البحت (الحصري) لأحد طرفي النزاع، فليس للمجلس أن يقدّم أيّة توصيات بشأن تسوية ذلك النزاع»[34].

وبمقارنة هذين النصّين الخاصّين بموضوع عدم التدخّل في الشؤون الداخلية للدول تتبين الفوارق بينهما وبالتالي ، التطوّرات التي لحقت بهذا الموضوع فإن نصّ المادّة 8/15 من عهد العصبة يقتصر أثره على الدفع بالاختصاص الداخلي بخصوص المنازعات التي يمكن أن تعرض على مجلس العصبة، في حين نصّت المادة 7/2 من ميثاق الأمم المتحدة يشمل تأكيد أنّ هذا الموضوع من المبادئ الرئيسية التي تقوم عليها الأمم المتحدة ويحكم مختلف الأنشطة التي تقوم بها سياسياً أو اقتصادياً أو اجتماعياً، وليس في مجال المنازعات الدوليّة فحسب كالنص السابق. وبالتالي فإنّه يخول الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الحقّ بالدفع به أمام جميع أجهزة المنظمة الدوليّة وفي أيّ وقت وليس بمناسبة النظر في نزاع معيّن. ويمكن النظر في هذا الأمر على أساس أنّه يعدّ ضماناً تقرر للدول في مواجهة التوسّع في الاختصاصات التي تقررت لهيئة الأمم المتحدة في بعض المجالات الهامة التي كانت تعتبر حتّى وقت صياغة الميثاق وإقراره من المسائل التي تدخل في الاختصاص الداخلي،

كالمسائل المتعلقة بالتعاون الدولي في المجالات الاقتصاديّة والاجتماعيّة وحقوق الإنسان والأوضاع المتعلقة بالأقاليم المستعمرة.[35]

وقد توسّعت المادّة 7/2 من ميثاق الأمم المتحدة في مفهوم الاختصاص الداخلي بذكرها (... الشؤون التي تكون من صميم السلطان الداخلي لدولة ما...) حيث يكتفي الميثاق بأن تدخل مسألة ما في جوهرها أي في أساسها في الاختصاص الداخلي لدولة ما ليحرم على المنظمة الدوليّة، أن تبحثها أو تناقشها وكانت المادّة 8/15 من ميثاق عصبة الأمم تشترط في ذلك أن تكون هذه المسألة داخلة على نحو كلّي (حصري) في هذا النطاق.

و لم يضع ميثاق الأمم المتحدة معياراً قانونياً للمسائل التي تعد من صميم السلطان الداخلي للدول، في حين اعتمد عهد العصبة معيار القانون الدولي لتحديد هذه المسائل، أي إنّ واضعي الميثاق اعتمدوا المعايير السياسية لتشخيص هذه المسائل، وهذا ما يفسّر التطور المتنامي لهذه المعايير في التطبيقات العملية للأمم المتحدة تبعاً للبيئة السياسية السائدة، وتعد معايير القانون الدولي المعتمدة في عهد عصبة الأمم أكثر تحديداً ولكنها بطيئة مقارنة بالمعايير السياسية.[37]

أمّا فيما يتعلّق بتحديد الجهة المخولة بالفصل في طبيعة المسائل المعروضة، وفيما إذا كانت تدخل ضمن النطاق الداخلي لدولة أم لا فقد جاءت المادّة 7/2 خالية من أيّ إشارة بخصوص هذا الموضوع. بعكس المادّة 8/15 من عهد العصبة التي خوّلت مجلس العصبة سلطة البتّ في هذه المسألة.

وعلى ذلك يحقّ لكلّ جهاز أو فرع من فروع هيئة الأمم المتحدة أن يتولى تحديد هذا الأمر ، والفصل فيه فيما إذا دفعت أيّ دولة من الدول الأعضاء بأنّ المسألة المثارة أمام هذا الفرع أو ذاك تعد من صميم السلطان الداخلي لها. وقد جرى العمل في الأمم المتحدة منذ إنشائها على تفسير فكرة الاختصاص الداخلي تفسيراً سياسياً تتحكّم فيه المصالح والأهواء وظروف كلّ حالة على حدة.(38)

غير أن هذه المادة لم تشكل حظرا على عمل و نشاطات المنظمة الدولية للأمم المتحدة إذ تبقى بعض أجهزتها، خاصة الجمعية العامة و المجلس الاجتماعي و الاقتصادي محل تساؤل لأهليتها فيما يتعلق بالقانون الداخلي " المحلي، و التي باستطاعتها اتخاذ قرار عن طريق التصويت كحالة الجزائر، في حين تبقى عملية إجراء التصويت من اختصاص مجلس الامن الذي يقوم

أعضاءه الدائمون باستعمال حق النقض عندما يتعارض الأمر مع مصالح بلادهم.[39]

فلهذه الأسباب القانونية دفعت فرنسا بعدم اختصاص الامم المتحدة في النظر في القضية الجزائرية أو جدولتها، باعتبار ان الوضع الأمني في الجزائر يعد من الشؤون الداخلية للدولة الفرنسية و بما ان الجزائر كمستعمرة تعتبر قطعة من الاراضي الفرنسية، بموجب القانون الفرنسي، إثر صدور الأمر الملكي بتاريخ 22 جويلية 1834، ثم مرسوم 04 مارس 1848 الذي ينص على اعتبار الجزائر جزء لا يتجزأ من التراب الفرنسي ، ثم قانون 14 جويلية 1965 الذي يعتبر المسلمين الجزائريين رعايا فرنسيين ، وما تلته من قوانين لضم الجزائر أرضا و شعبا " كمستعمرة " إلى فرنسا ، فكانت حجتها الثانية أيضا بأن الجزائريين هم رعايا للدولة الفرنسية و بالتالي فإن النزاع داخلي لا يجوز التدخل في الشؤن الداخلية للدول احتراما لمبادئ القانون الدولي .

ب -طلب التسجيل بين البرهان القانوني و الرفض الفرنسي

-الدورة العاشرة سبتمبر -نوفمبر 1955

وجهت رسالة من ممثلي الدول الأربعة عشر[40]– كما ذكرنا سالفا -إلى الأمين العام للأمم المتحدة يطلبون فيها بناء على توجيهات حكوماتهم بأن يتم تسجيل موضوع "القضية

الجزائرية" في جدول أعمال الدورة العشرة للأمم المتحدة ، حيث تؤكد المذكرة على أهمية مبدأ حق تقرير المصير ، و على القرار رقم 637 (VII) الذي تبنته الأغلبية الساحقة، و الذي يؤكد على الحق في تقرير المصير بشرط مسبق و أساسي للتمتع بجميع الحقوق الأساسية، و يتطرق أيضا إلى الوضع الإنساني المتدهور في الجزائر نتيجة أعمال القمع التي تمارسها فرنسا في حق الشعب الجزائري ، ويحث الأمم المتحدة على ضرورة إيجاد قنوات مواصلة إجراءات التفاوض بين ممثلي الشعب الجزائري و الحكومة الفرنسية ثم يشير القرار إلى مؤتمر باندونغ و قراره النهائي حول الجزائر و شمال إفريقيا و الذي يدعم حق الشعب الجزائري في تقرير المصير. و خلص نص المذكرة بنص المادة 14 من الميثاق الذي يعطي صلاحيات للجمعية العامة أن توصي بإجراءات لأغراض سلمية بالإضافة إلى ذكر المادة 11 الفقرة 2 من الميثاق التي تعطي للجمعية العامة الحق في مناقشة أية قضية ذات علاقة بالسلم و الأمن الدوليين ، نظرا لخطورة الوضع في الجزائر ومما سيؤول إليه الوضع في المنطقة من اضطرابات... .[41]

وقد أحال الأمين العام طبقا للقاعدة 40 من القواعد الإجرائية للجمعية العامة ، القضية مع مسائل أخرى لمعالجتها في

الدورة العاشرة للجمعية العامة في مذكرة إلى اللجنة العامة لدراستها.[42]

حيث درست اللجنة العامة القضية في اجتماعها 103 الذي انعقد في 22 سبتمبر 1955 وقررت بثمانية أصوات مقابل خمسة مع امتناع اثنين ، أن توصي أن القضية الجزائرية لا يمكن إدراجها في جدول أعمال الجمعية العامة .[43]

وفي 27 سبتمبر 1955 قامت الجمعية العامة بتصعيد المناقشة الاجرائية قصد إبعاد القضية الجزائرية من جدول الأعمال الذي أوصت به اللجنة العامة و ذلك للبراهين القانونية و السياسية التي شاركت بها الوفود المؤيدة للرأي الفرنسي و الرافض لجدولة القضية والتي شاركت في قسم من المناقشة الاجرائية ، حيث ركزت أراءهم حول البرهان القانوني ، وحق الاحتلال فعن البرهان القانوني يعتقد أصحاب هذا الرأي أن الجمعية العامة لا يحق لها التدخل على أساس أن الجزائر و حسب الدستور الفرنسي هي جزء لا يتجزأ من فرنسا الأم ، وأن الجزائريين مسلمين أو مسيحين هم يتمتعون بالحقوق المدنية.[44]

وأن المقاطعات الجزائرية الثلاث وهي ممثلة في كل من المجلس الوطني و مجلس الجمهورية بطريقة مماثلة مع ما يجري في فرنسا ما وراء البحار.

وعليه فإنه يمنع على الامم المتحدة طبقا للمادة 2 من الفقرة 7 بالتدخل في الشأن الجزائري الفرنسي ، أما جواب المؤكدين على اهلية الجمعية العامة فهو بالاستناد إلى نص المادة 1 فقرة 7 من الميثاق ولكن جاء رد الوفد الفرنسي تدعيما لحجتهم ، حيث يقول الممثل الفرنسي: " من وجهة نظر الأهلية فقط فالمادة 1 ما هي إلا بيان عام للهدف، فهي لم تحدد أية طريقة خاصة للحصول على أغراض الأمم المتحدة ، كما أنها لم تحدد أي أجهزة من أجهزة الأمم المتحدة المؤهل للحصول على هذه الأهداف.[45]

اما عن موضوع الحق في الاحتلال، فقد أيده وفد المملكة المتحدة معتمدا على الوقائع التاريخية، بقوله : نرى الآن بعض أعضاء الامم المتحدة قد لا يحبذون الوقائع التاريخية و السياسية، بأن الجزائر هي جزء لا يتجزأ من فرنسا و أنهم لربما غير قادرين أن يعترفوا بأن الوضعية في الجزائر هي قضية تخص القانون المحلي لفرنسا ، و من تم فإن الجمعية العامة غير مؤهلة ".[46]

وكان الوفد الفرنسي قد أعطى كل البراهين أثناء مناقشة اللجنة العامة والتي تؤكد بأن الاحتلال لا يعد خرقا للقانون الدولي، فعن الاراضي التابعة للسياسة الاستعمار لا تدخل في صلاحيات الامم المتحدة وأن دراسة القضايا المتعلقة بالحدود و الناجمة عن الحرب، فإنه يدخل في إطار حماية أمن الدول

الاعضاء التي تطالب بمثل هذه الحدود التي ستزول، و يضيف الوفد الفرنسي ، أما عن الزمان فإن إلحاق الجزائر بفرنسا و الذي اعترفت به الامبراطورية العثمانية و جميع القوى في ذلك الوقت سبق الالحاق الفرنسي لمناطق Savoy و مقاطعات نيس.(47)

و رغم كل المناقشات و نظرا للتطورات التي عرفتها الثورة الجزائرية، فإن طلب تسجيل القضية الجزائرية كان لابد من إدراجه نظرا للجهود التي بذلتها الكتلة الأفرو - أسياوية ففي 26 جويلية 1955 تم تسجيل القضية الجزائرية في الدورة المقبلة لهيئة الامم المتحدة في الفاتح أكتوبر 1955 مما أدى إلى انسحاب الوفد الفرنسي بصورة الاحتجاج ، لكن الجمعية العامة ، أقرت يوم 25 نوفمبر 1955 تعليق النقاش حول القضية الجزائرية مع تسجيلها في جدول أعمالها.(48)

-الدورة الحادية عشر جانفي -فيفري1956 :

اعتبرت هذه الدورة بمثابة المرحلة الحاسمة، فمن خلالها تم مناقشة القضية الجزائرية لأول مرة بعد تأجيلها في الدورة العاشرة ، وقد ساعد المناخ المعادي للاستعمار الذي ساد أروقة الأمم المتحدة ، خاصة بعد العدوان الثلاثي على مصر في أكتوبر 1956 و شجب الولايات المتحدة لهذا العمل، كان مبعث أمل لجبهة التحرير الوطني التي عبأت الشعب الجزائري لمساندة القضية الجزائرية حين

تم الاعلان عن إضراب ثمانية أيام في فيفري 1956 عبر كامل التراب الوطني .

وسلم وفد جبهة التحرير الوطني في 12 نوفمبر 1956 إلى رئيس الدورة الحادية عشر للجمعية العامة رسالة مذكرة متعلقة بادراج القضية الجزائرية في جدول أعمال الدورة .(49)

غير أن مجلس الامن رفض النظر في القضية الجزائرية بحجة أن الوقت لم يكن مواتي لذلك، و قد أعطى المحللون في تلك المرحلة تعليقاتهم حول هذا الرفض، فالمجلس إذن مادام لم يرفض مناقشة القضية رفضا مطلقا بحجة عدم وجود الوقت المناسب فقط، فهذا يعني بأنه اعترف بدولية القضية الجزائرية، ورفض الحجة الواهية التي ادعتها فرنسا، و أن الحرب الدائرة بالجزائر من شأنها أن تهدد الامن و السلم الدوليين، وهذا طبقا لما يخوله ميثاق الامم المتحدة بموجب الفصل السابع .(50)

لكن جهود الكتلة الافرو –اسياوية استمرت في طلب التسجيل و الجدولة ففي أواخر شهر سبتمبر 1956 وبالفعل فقد شرعت اللجنة السياسية في مناقشتها ابتداء من 04 -إلى 13 فيفري 1957 حيث حاولت فرنسا التمسك بموقفها الصارم لكن التدخل الامريكي غير من موقف فرنسا، فقد قبلت تسجيل القضية دون نقاش و شاركت في المناقشة.(51)

وقد نوقشت القضية الجزائرية لمدة 10 أيام كانت نتيجتها أن أصدرت هيئة الأمم المتحدة عريضة تدعو فيها الطرفين إلى إيجاد حل عادل و سلمي و ديمقراطي للمشكل الجزائري .

-الدورة الثانية عشر: 13 ديسمبر 1957

وبعد مناقشات طويلة توصلت الجمعية العامة الى قرار وسط و صادقت عليه في 1 ديسمبر 1957 تقدمت به مجموعة من الدول و ينص على " أن الجمعية العامة بعد أن ناقشت القضية الجزائرية، ذكرت بقرارها السابق الصادر في 15 فيفري 1957 تعبر عن قلقها لتطورات الوضع في الجزائر و بالمساعي الحميدة للدول الشقيقة ولوساطتهم و بذل المساعي الحميدة لحل القضية الجزائرية، إذ تعبر عن رغبتها في روح التعاون الفعال بأن تبدأ المحادثات باستخدام وسائل أخرى ودية قصد الوصول إلى حل يتفق وأهداف و مبادئ الامم المتحدة .

-الدورة الثالثة عشر 09 ديسمبر 1958

بقي دور الامم المتحدة ضعيف حتى 1958 ، فكلما كان عامل الوقت مؤخر لبحث القضية بجدية، كان عمر الثورة يثبت مدى إجرام سياسة الاستعمار فكانت أحداث ساقية سيدي يوسف في 08 فيفري 1958 من بين الوقائع التي اضعفت الموقف الفرنسي على المستوى الدولي .[52]

كما شهدت هذه السنة تكوين الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية باعتبارها ناطق رسمي باسم جبهة التحرير الوطني الممثل الشرعي للشعب الجزائري ، و كان الهدف الرئيسي من انشاءها هو إقناع الرأي العام الدولي ، بوجود جهاز حكومي مفوض يحمل في حقيبته السياسية مطالب شرعية يسعى لتحقيقها تطبيقا للعدالة الدولية.

فهذه الاحداث أثرت بشكل ايجابي في سير أشغال الدورة الثالثة عشر ، برغم من استمرار الوفد الفرنسي بالمراوغة و الانتقال بمبعوثيه من دولة لأخرى، كما استغلت فرصة المهلة التي منحتهم إياها الامم المتحدة لحل القضية بالطرق السلمية، حتى حلول الدورة الثالثة عشر بل قامت بتعميم حرب الابادة و تطبيق أبشع الممارسات الاستعمارية ، لكن كان الفشل السياسي الفرنسي واضح أثناء الدورة الثالثة عشر و نوقشت القضية الجزائرية بطلب من الكتلة الافرو –أسياوية التي لم تغادر جلسات الجمعية الامم المتحدة من خلال مذكراتها المتتالية و متابعة للوضع الأمني و الانساني و الثوري بتقارير طبية مرفقة من هيئات حكومية و غير حكومية، ادلت بصعوبة الوضع في الجزائر و تدنيه .

و مما جاء في طلب هذه المجموعة : " ان الحرب ظلت مستمرة في الجزائر دون هوادة فتسبب في تزايد الخسائر و الارواح البشرية و ليس هناك أية بادرة في وجود حل يتفق مع مبادئ و

أهداف ميثاق الامم المتحدة علامات تثير القلق ظهرت في الاشهر الأخيرة تدل على أن الوضعية قد ازدادت خطورة لأن الحوادث قد اجتازت الحدود الجزائرية ".[53]

وبالفعل نوقشت القضية الجزائرية من طرف اللجنة السياسية كما قدمت 17 دولة مشروع اقتراح يشير إلى حق الجزائريين في الاستقلال وإلى استعداد الحكومة المؤقتة للدخول في مفاوضات مع الحكومة الفرنسية، لكن فرنسا لم تتقدم بأية خطوة جديدة واستمرت الحرب في الجزائر وتمت عملية التصويت من طرف اللجنة السياسية على المشروع الأساسي وأقر للمشروع بأغلبية 35 صوتا مقابل 18 صوتا مع امتناع 18عضوا عن التصويت، ولكن عند عرض هذا القرار على الجمعية ،تحصل على أغلبية الكتلتين.[54]

وقد استطاع الوفد الجزائري في الأمم المتحدة، وخلال دورتها الثالثة عشر أن يحقق الأهداف التي كانت قد رسمتها الحكومة المؤقتة، ومن بينها الاعتراف بها ولو ضمنيًا في المؤسسة العالمية والاعتراف بحق الشعب الجزائري في الاستقلال ، ووجوب التفاوض بين الطرفين وبذلك لم تجد فرنسا من بين 52 دولة إلا 18 دولة التي تساندها في سياستها الاستعمارية، وعندما وجد الجنرال ديغول نفسه مرغما على الاعتراف بحق الجزائر في استقلالها، مع

فكرة التفاوض وتقرير المصير في عدة تصريحات صدرت عنه، كان أولها تصريح 16 سبتمبر 1959 حيث جاء بيانه كما يلي :

» إذا قدر لي اللّه الحياة فإنني ألزم نفسي بأن أسأل الجزائريين ماذا يريدون في النهاية، وأن أطلب من الفرنسيين أن يؤيدوا ما يختاره الجزائريون «، لكن يبقى التساؤل في هذا القول، هل يعني الجنرال ديغول أن الخيار بيد الجزائر أم بيد فرنسا؟ وما هي وجهة نظره في قضية تقرير المصير؟[55]

و سيتضح الموقف الدولي في هيئة الامم المتحدة أثناء الدورة الرابعة عشر ، وذلك من خلال جهود الكتلة الافرو -أسياوية والنشاط المكثف و التحسيسي لوفد جبهة التحرير الوطني وكذا تفاقم الوضع اللاإنساني في الجزائر من قبل السلطات الفرنسية في مواجهة الثورة.

-الدورة الرابعة عشر سبتمبر – ديسمبر 1959:

رغم اعتراف ديغول بحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره في 16 سبتمبر1959 إلا أنه بقي حبرًا على ورق، ولذلك تدخل المندوب الباكستاني بالنيابة عن الكتلة الأفروأسيوية (22 دولة) وعرض قرارا معدلا « يستعجل الطرفين المعنيين للدخول في محادثات لتقرير البدء في تنفيذ حق الشعب الجزائري في تقرير مصيره بما في ذلك شروط وقف إطلاق النار ». وقد مر هذا القرار بسهولة يوم 8

ديسمبر وحصل على 38 صوتا ضد 26 صوتا، وذلك بالرغم من أن الولايات المتحدة الأمريكية لم تكن راغبة في استثارة عداء ديغول لهذا القرار، فقد أعطت صوتها ضد القرار وهو نفس الموقف الذي عبرت عنه المملكة المتحدة (بريطانيا) وقاطعت فرنسا الاجتماع، بالطبع لأنها لا تزال مشكلة بزعمها « لا يحق للهيئة الدولية التعرض لمشكلة فرنسا من شؤونها الداخلية ». وفي أثناء انعقاد الجمعية العامة في 12 ديسمبر وقع شيء لا سابق له في تاريخ الأمم المتحدة، فوقت قراءة القرار وأخذ الرأي عليه في المجموعة بعد ذلك بدقائق، قلبت بعض الوفود رأيها فأصبحت البرغواي معارضة بعد أن كانت موافقة وكذلك فعلت أستراليا، الأكوادور، الهندوس، لاووس، إذ انتقلت من الامتناع عن التصويت إلى الرفض بينما ظهرت دولة « نيكاراغو » التي كانت غائبة أثناء دورة النداء لتعطي صوتا آخر بالرفض، ولهذا هزم القرار لما أسماه الوفد الفرنسي إستراتيجية وتعاون فرنسا مع مجموعة من أصدقاءها واستنكر الجزائريون وهم يشعرون بالمرارة، هذه النتيجة التي جاءت بسبب مناورات وضعف الحلف الأطلسي الذي وقع حازمًا على طلب فرنسا من أي قرار لصرف النظر عن مضمونه ومحتواه وقد ألزم الجزائريون الولايات المتحدة الأمريكية لممارسة الضغط على عدد من الدول الصغرى حتى تعطي صوتها بشكل مناسب، ثم غيرت الولايات المتحدة موقفها على أمل أن تهدئ من غضب الشعب

الجزائري، لكنه في الوقت ذاته أغضب فرنسا إذ كانت تتوقع تضامنًا كاملاً مستمرًا.

وما يلاحظ من هذه الدورة هو تصدي الحلف الأطلسي حيث وجد نفسه هذه المرة محاصرًا، ولم يجد بين يديه ما يدافع به على الموقف الفرنسي الذي لم يعد قادرًا على التهرب من مسؤولياته. لكن هذا الوضع لم يستمر طويلا حيث ستواجه هذه القرارات رد فعل دبلوماسي مؤيد للقضية الجزائرية.(57)

ج -هيئة الأمم المتحدة تساند القضية الجزائرية :

لقد أثرت القرارات المجحفة والمراوغات السياسية التي كان وراءها الحلف الأطلسي على الدبلوماسية الجزائرية، وزادتها عزما على مواصلة المطالبة بالحقوق المشروعة والاعتماد على الشعب الجزائري، في حين واصلت فرنسا حربها الشرسة، وضاعفت من مخططاتها الاستعمارية والعسكرية والسياسية الهادفة إلى إبقاء الجزائر فرنسية حيث شهدت الفترة ما بين « 1959 – 1960 » اتساع رقعة الحرب واشتداد أوتارها حيث قال ديغول « أن الذين سبقوه لم يحضنوا الحرب كما ينبغي »، فظهرت عدة مشاريع لتقسيم الجزائر وكلها باءت بالفشل إضافة إلى ظهورعدة مشاريع سياسية وعسكرية كمشروع شال، كما وضع عدة عراقيل أمام

مفاوضات مولان التي كانت بطلب منه وتمت في الفترة ما بين 25 - 26 جوان، حيث حضر عن الوفد الجزائري: السيدان أحمد بومنجل، محمد الصديق بن يحي أما ممثلا فرنسا فهما روجي موريس والجنرال صومسيردي كاين، وقد اصطدم المبعوثان الجزائريان بالموقف الفرنسي خلال المحادثات والذي تمثل في أن فرنسا وحدها هي التي تقترح الحل وما على الجزائريين إلا أن يقبلوا، كما حدّد الطرف الفرنسي شروط اللقاء والتفاوض بكيفية انفرادية وهذا ما رفضه ممثلا الحكومة الجزائرية ويبدو أن الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية تفطنت لمراوغات تحوُّل السياسة بخصوص حق تقرير المصير وتطبيقه، لأجل ذلك سعت إلى تدويل هذا المسعى وذلك من خلال تقديم مذكّرة إلى هيئة الأمم في 22 أوت 1960، تدعوها إلى الإشراف على عملية الاستفتاء الخاص بحفظ تقرير المصير للشعب الجزائري.

أما بالنسبة للموقف الدولي فنلمسه جليا في تطور موقف حلفاء فرنسا حيال القضية الجزائرية والذي انعكس على الرأي العام الفرنسي، فظهر الانقسام داخل فرنسا، وهذا ما عكس موقف فرنسا المتعدد، ووضع موقف الحكومة أمام مفترق الطرق حيث أجبرت أن تختار الطريق الصحيح لإيجاد الحل الملائم للقضية الجزائرية لكن مراوغات ديغول ظلت مستمرة وفي هذا الشأن لجأ

إلى فكرة التعاون مع دول العالم الثالث بدلا عن سياسته الاستعمارية، سياسة المفاوضات بدلا عن سياسة المدفع.

- **الدورة الخامسة عشر " ديسمبر 1960 "**

أدرجت القضية الجزائرية في جدول أعمال الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة بعد الطلب الذي تقدمت به « 25 دولة إفريقية أسيوية » إلى السكرتارية العامة لهيئة الأمم لإدراج القضية الجزائرية في دورتها 15 وذلك يوم 20 جويلية 1960، وقد وقّع عليها مندوبوا الدول الآتية:

أفغانستان، السعودية، العراق، إيران، الأردن، لاووس، لبنان، ليبيريا، ليبيا، ماليزيا، المغرب، النيبال، باكستان، الفلبين، الجمهورية العربية، السودان، تونس، اليمن.

وكان ذلك في غياب الوفد الفرنسي، وتميزت هذه الجلسات بتدخل العديد من الوفود الحاضرة أعربوا فيها عن ارتياحهم لقبول حق تقرير المصير من قبل الطرفين المتحاربين الذي أعلنه الجنرال ديغول بتصريح 16 سبتمبر1959، فكانت الفقرة الرابعة التي تطالب الأمم المتحدة بالإشراف على الاستفتاء في الجزائر أُدخل عليها تعديل جديد يدعوا الأمم المتحدة إلى الإشراف على الاستفتاء في الجزائر، فإنه لم ينقصها سوى صوت واحد للحصول على أغلبية الثلثين.

وأصبح نصها كالآتي : « إن الجمعية العامة لما كان الطرفان الجزائري والفرنسي قد اتفقا على قبول مبدأ تقرير المصير تقـــرر ما يلي :

1 - حق الشعب الجزائري في تقرير مصيره واستقلاله.

2 - الحاجة الماسة لإيجاد ضمانات وتنفيذها على أساس احترام وحدة التراب الجزائري.

3 - إن الجمعية العامة هي المسؤولة على تنفيذ هذا القرار بصورة كاملة.

وتحصل هذا المشروع المعدل على أغلبية 68 صوتا ضد 27 صوتا، وقد امتنعت ثمانية وفود.

ويعتبر تصويت الأمم المتحدة على مساندة القضية نصرًا كبيرًا للثورة الجزائرية إذ أن الأمم المتحدة تبنت بهذا التصويت كثيرًا من المبادئ التي تكافح ثورتنا من أجلها، واعترفت بحق الشعب الجزائري في الاستقلال، ونادت بوجوب المحافظة على الوحدة الترابية للقطر الجزائري، وهذا يعد إنذارًا رسميًا من الأمم المتحدة للحكومة الفرنسية التي تريد تجزئة التراب الجزائري وفصل المناطق الغنية عن بقية القطر الجزائري وإبقاءها تحت السيطرة الأوربية والحكومة الفرنسية بصورة مباشرة كما أن الأمم المتحدة بهذا التصويت تعترف بضرورة توفير الضمانات الكافية لتطبيق تقرير المصير تطبيقًا سلميًا وبمسؤوليتها في ذلك.

كانت هذه الحوادث البارزة في هذه الفترة من الجهة الأولى، مظاهرات 11 ديسمبر1960، التي قامت بها إطارات جيش التحرير الوطني وجبهة التحرير الوطني إذ خرج الشعب الجزائري كالسيل العارم في 11 ديسمبر1960 في أغلب المدن الجزائرية كالجزائر، وهران، قسنطينة، عنابة، باتنة، سطيف، تلمسان، سيدي بلعباس، البليدة، تبسة، بسكرة، بجاية في مسيرات منتظمة ضمن عشرات الآلاف من الجزائريين رجالاً ونساءً وشيوخًا وشبانًا حاملين الأعلام الجزائرية واللافتات، وأثناء المظاهرات اصطدم العدو بكل وحداته وشرائحه فتراجع عن موقفه الذي أظهر فيه العداء للجنرال ديغول يوم 9 -10 ديسمبر1960، و وحد صفوفه المتكونة من وحدات الجيش والمليشيات المدنية ليواجهوا المظاهرات السلمية وأثناء مظاهراتهم كانوا يسعون بكل الوسائل لإشراكهم فيها وقاموا بجملة من الأعمال التعسفية التي أدت إلى إشتباكات بين الجزائر من جهة أخرى، وقد زاد من إذكاء هذه الأعمال والاصطدامات والاشتباكات بالفرق والدوريات العسكرية.

وقد قامت وسائل الإعلام التي عايشت الحدث التاريخي بدور هام في نقل المظاهرات بكل حقائقها وواقعية ونزاهة، الشيء الذي أدى إلى التعريف والتشهير عالميًا بالوضع السياسي والعسكري في الجزائر، وهو ما يزيل الشك من موقف وصمود

الشعب الجزائري في جدته وتصميمه على خوض المعركة التحريرية تحت قيادة جبهة التحرير الوطني.

ونظرًا لهذا الضغط الإعلامي فإن بعض الجمعيات المناهضة للاستعمار أصدرت الوثيقة المشهورة التي شارك فيها رجال الفكر والأدب في أواخر1960 والتي أمضاها121شخصية فرنسية، وقد استنكر رجال الكنائس ما يجري في الجزائر، وطالبوا الحكومة الفرنسية بفتح ملف الجزائر والشروع في المفاوضات مع قادة جبهة التحرير الوطني لإيقاف الحرب في الجزائر، ووضع الانتهاكات المستمرة في حق المواطنين.

ومن نتائج هذه المظاهرات العظيمة التاريخية من 11 -12 ديسمبر1960 ما يلي:

– اندهاش السلطة الاستعمارية وعلى رأسها الجنرال ديغول لهذا الانفجار الشعبي المنظم في مظاهرات عارمة سلمية عبر مدن الوطن، وقد عبرت عن الوحدة والتضامن، وعن إرادة الشعب الجزائري السياسي الذي لم يتقهقر ولم يصبه الوهن أو الفشل رغم ما سلطه عليه المستعمر من ألوان التعذيب والتقتيل والتدمير، ولم ينسلخ عن قيادة جبهة التحرير الوطني الذي هو وعاؤه ودرعه.

– إن المعركة التي خاضها الشعب أثناء المظاهرات، ضد قوات العدو المدنية والعسكرية قد كان لها أبلغ صدى، وأعمق أثر في العالم وبالأخص في رواق منحى الأمم المتحدة.

– إن ما نشرته الصحف العالمية عن هذه المظاهرات يعد انتصارًا ساطعًا للقضية الجزائرية وشهادة في قبضتهم وتحت رحمة الوحدات القمعية DOP، وأن المدد العسكرية لم يصل من الخارج إلى جيش التحرير الوطني بسبب خطي « شال »و »موريس » وأن الثورة في حالة احتضار.

إن هذه الانتفاضة الشعبية كذبت هذه الأقاويل والأوهام وقضت على مشروع الجنرال ديغول عن القوة الثالثة، وعن اعتقاد السلطة الاستعمارية، وعن مظاهرات الأوربيين، وقد خرجت الحكومة الجزائرية منتصرة قوية معززة الجانب، ولهذا حاولت جبهة التحرير الوطني من خلال هذه الدورة أن تحصل على تدخل الأمم المتحدة في الإشراف على الاستفتاء حول تقرير المصير في الجزائر و رغم هذا فإن الجمعية العامة لم تستجب لطلب الحكومة بإجراء استفتاء تحت إشرافها، فإن قراراتها المشار إليه يعتبر نصرًا للقضية في المحافل الدولية.

الدورة السادسة عشر (نوفمبر – ديسمبر 1961)

تعتبر الدورة السادسة عشر من أهم الدورات بالنسبة للقضية الجزائرية، لأنها تميزت بسير المشكلة الجزائرية إلى حلها النهائي، خاصة بعد إخفاق مفاوضات إيفيان 13 جوان 1961، ومحادثات « لوقران Lugrin » في 20– 29 جويلية 1961 بسبب الاختلافات حول مشكلة الصحراء. ونتيجة للتطور الذي حدث على الساحة الدولية

بالنسبة للقضية الجزائرية، والذي رأيناه في الدورات الأخيرة فإن الدعم الدولي والانتصار زاد من الاهتمام بالقضية الجزائرية لأجل التوصل إلى حل نهائي لها، لأنها تشكل خطرًا على الأمن والسلام العالميين. بعد فشل القوات الاستعمارية في عملية التمشيط التي قامت بها ضد جيش التحرير الوطني، سعت الإدارة الفرنسية لتطبيق سلسلة إصلاحات لم تزد عن أنها كانت شكلية سرعان ما فشلت أمام تصاعد العمل الفدائي في المدن والقرى.

ومن جديد توفرت الشروط المناسبة للعودة إلى المفاوضات، وأصبح الاهتمام كله يدور حول المناقشات بين مبعوثي الحكومة الفرنسية ومندوبي الحكومة المؤقتة وبذلك كان طلب إدراج القضية الجزائرية في جدول أعمال الجمعية العامة قد جاء من طرف 42 دولة أفرو أسيوية التي أكدت على عودة الهيئة لمناقشة القضية لأن المفاوضات بين الطرفين لم تؤد إلى نتيجة مثمرة.

وقد ذكّرت المجموعة في طلبها للجمعية العامة بقرارها المتّخذ في الدورة الخامسة عشر، والذي يعترف بحالة الحرب في الجزائر التي تهدد السلم والأمن الدوليين ووافقت الجمعية العامة على إدراج القضية الجزائرية في جدول أعمالها وإحالتها على اللجنة السياسية الأولى لمناقشتها.

وبذلك أكدت هذه اللجنة في دورتها هذه على دراسة ومناقشة كل تفاصيل القضية الجزائرية ليوم 14 ديسمبر1961،

وتمت المصادقة على اللائحة دون النقاش حولها بسبب الخطوات التي قطعتها القضية الجزائرية والتطورات التي حدثت في الفرنسي وقد تضمنت هذه اللائحة المقدمة الدعوة إلى استئناف المفاوضات من أجل تطبيق حق تقرير المصير وحصوله على استقلاله الكامل وهذا نصها: « إن ممثلي الدورة الإفريقية الأسيوية بعد أن عبروا عن أنفسهم أمام استمرار الحرب في الجزائر، ولاحظوا عزم الطرفين المعنيين بالأمر، والبحث عن حل تفاوضي سلمي على قاعدة حق الشعب الجزائري في تقرير المصير وفي الاستقلال، فإنهم يدعون الحكومة الفرنسية المؤقتة لاستئناف التفاوض من أجل حق تقرير المصير والاستقلال وذلك في نطاق احترام وحدة وسلامة الوطن الجزائري.

وعلى هذا الأساس فإن الجمعية العامة تدعوا الطرفين إلى استئناف المفاوضات التي تهدف إلى حصول الشعب الجزائري على تقرير مصيره مع احترام وحدة الجزائر، وأثناء بدأ مناقشة هذا القرار في اللجنة السياسية والتصويت عليه، ظهر هناك نوع من التحيز من بعض الدول إلى فرنسا، ولكل واحد من هذه الوفود أسبابه، فمنهم من لا يقبل بكلمة الحكومة الجزائرية المؤقتة، ومنهم من يرى مادامت رغبة الطرفين قد تمت على البدء في المفاوضات فإنه لا حاجة للتصويت على مثل هذا القرار، وكما رأى طرف آخر بأن هذا القرار يتناقض مع وجهة نظر فرنسا وأنه اقتصر

على الدعوة إلى استئناف المفاوضات، ونتيجة لهذه المواقف نستطيع أن نلمس نية هذه الدول في التحيز إلى فرنسا وإلى الدول الاستعمارية.

وأخيرًا وافقت الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة بأغلبية 62 صوتا وامتناع 37 صوتا عن التصويت ومن بين هذه الدول التي امتنعت عن التصويت كل من :

جمهورية إفريقيا الوسطى، إسرائيل، الأرغواي، تشاد، أستراليا، مقابل لا شيء على لائحة اللجنة السياسية التي تطلب من الحكومة الفرنسية والحكومة الجزائرية استئناف المفاوضات من أجل حق تقرير المصير واستقلال الجزائر في إطار الوحدة الترابية للجزائر.

وبهذه النتيجة اعتبر القرار المعلن عنه، والذي صوتت عليه الأغلبية بمثابة نصر للقضية الجزائرية، لأنه اعتراف للشعب الجزائري بحقه في تقريره مصيره وسيادته ووحدته الترابية، وكذلك اعتراف الأمم المتحدة بالصفة الدولية للحكومة الجزائرية المؤقتة وأن القضية الجزائرية هي قضية استعمار لأنها تهدد السلم والأمن الدوليين وهي تشغل بال الأمم المتحدة.

ومن خلال كل ذلك نستنتج أن الحكومة المؤقتة الجزائرية كانت تدعوا إلى التفاوض، أي اختارت الطريقة السلمية، أما الكفاح المسلح فلم يكن إلا وسيلة لتدعيم موقفها السياسي على عكس ذلك ما نلمسه في السياسة الفرنسية التي تدعوا دائمًا إلى

التصعيد العسكري، واتباع سياسة الإصلاحات في الجزائر التي تخدم القضية وحقه في الاستقلال، إضافة إلى الدور الذي لعبته الكتلة الأفروأسيوية التي تبنت القضية الجزائرية وعملت على إدراجها ومناقشتها في جلسات هيئة الأمم المتحدة.

هذه العوامل مجتمعة ساهمت في تفعيل دبلوماسية الحكومة المؤقتة وزجّت بالحكومة الفرنسية للدخول في مفاوضات جدية على أساس الاعتراف بحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره تحت رعاية أممية.

وتمثل ذلك في مفاوضات إيفيان التي تم الاتفاق على أن يكون يوم 20 ماي 1961 بداية لها من مدينة إيفيان، واعتراف الشعب الفرنسي باستفتاء 8 يناير1961 بحق اختيار الجزائريين بشأن مصيرهم السياسي بالنسبة للجمهورية الفرنسية، وقد انتهت هذه المحادثات يوم 18 مارس 1962، بالنتيجة التالية:

تم الاتفاق على وقف إطلاق النار وأمر باسم الحكومة الجزائرية المؤقتة بإنهاء العمليات العسكرية والكفاح المسلح في الأراضي الجزائرية يوم 19 مارس 1962 على الساعة الثانية عشر، وقد تم بالاتفاق المشترك على تحديد المنظمات الخاصة بتنفيذ تقرير المصير وتنظيم السلطة في الجزائر، وأثناء فترة الانتقال حيث تكون دولة مستقلة ذات سيادة عقب تقرير المصير، وقد كان وقف إطلاق النار بداية للمرحلة الانتقالية للثورة الجزائرية يوم 18مارس

1962 إلى غاية تنظيم الاستفتاء الذي أعلن عن نتائجه يوم 3 جويلية 1962 حيث صوت الشعب الجزائري لصالح الاستقلال.

الخاتمة

لقد توجت الثورة التحريرية بنجاح سياسي، وثورة حقيقية في محاربة " نظام الاستعمار " الذي استحوذ على أقطار من العالم، و عانت منه الشعوب من ويلات الاستعباد و الاستبعاد و التهجير و القتل الجماعي ، فكان الثورة الجزائرية مفتاح لشعوب أفريقيا في اقناع دول العالم بعدالة القضية، و حق الشعوب في تقرير مصيرها في ظل نظام دولي يحمي حقوق الدول مهما كانت مكانتها في الساحة الدولية، و يحفظ لها كرامتها واستقلالها بل و سيادتها على أرضها و شعبها.

ومن خلال ما تقدم حاولنا إبراز أهم الخطوات الثقيلة التي خاضها الشعب الجزائري منذ الاحتلال من أجل حريته و استقلاله، كما حاولنا توضيح مدى قساوة الاستعمار الفرنسي و جبروته و محاولاته المتكررة لطمس الشخصية الجزائرية و حتى الدولة الجزائرية.

فكانت أخر محطة هي وقف أطلاق النار و التفاوض الفعلي مع ممثلي الشعب الشرعيين اللذين أبدوا في كل مراحل التفاوض، النفس الطويل و التصدي لمناورات الساسة و المسؤولين الفرنسين، وألزموا الطرف الآخر على ضرورة احترام مطالب الشعب الجزائري

التي لا تفاوض فيها و هي الاستقلال التام لكل التراب الوطني، دون شرط او قيد .

لقد تنبأ بيان اول نوفمبر باستقلال الجزائر مهما طال ظلم الاستعمار، كذلك اكده مؤتمر الصومام، فكان الكفاح السياسي والعسكري استراتيجية مفجري الثورة و من ورائه الشعب الجزائري .

الهوامش

1 - la loi n°55-385du 3 Avril 1955.institant un état d'urgence et en déclarant l'application en Algérie

2 - بسمة خليفة أبو لسين، الليبيون و الثورة الجزائرية ، دراسة جهود لجنة التبرعات لمساعدة الجزائر في إقليم ولاية طرابلس الغرب 1954 -1962، طبعة خاصة ، وزارة المجاهدين 19.

3 - بسمة خليفة أبو لسين ، المرجع السابق .ص 20

4 -عبد الحميد زوزو، تاريخ أوروبا و الولايات المتحدة 1914 -1945 تاريخ الاستعمار والتحرر في افريقيا و آسيا ، المجلد السادس ، ديوان المطبوعات الجامعية ، 2010.ص 128

5 -أمحمد يزيد ، ذكريات من العمل الدبلوماسي، دراسات و بحوث حول تطور الدبلوماسية الجزائرية ، من منشورات المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954 ، طبعة منقحة و مزيدة ، 2007.ص 167

6 - لقد اغتنم مصالي الحاج فرصة تواجده بالبقاع المقدسة و اتصل بالملك سعود، ثم انتقل إلى القاهرة بحثا عن الدعم لاسيما لدى رابطة الدول العربية، كذلك جولاته في الشرق الوسط و حضوره مؤتمر هورنو

7 - ومن بين المطالب التي تلاها مصالي الحاج :

8 - أمحمد يزيد ، ذكريات من العمل الدبلوماسي ، المرجع السابق، ص 168

9 - قانون التجنيد الإجباري الصادر في 03 فيفري 1912الذي نشر في الجريدة الرسمية يوم السبت 02 مارس 1912 ، حيث يحتوي على 30 مادة و مقسم إلى أربعة أبواب / أنظر في هذا الشان جريدة المبشر العدد. 5436

10 -عمار بن تومي، الجريمة و الفظاعة ، لاستعمار كما عاشه أحد الجزائريين ، مذكرات سياسية ، دار القصبة للنشر 2013، ص 704 -709.

11-Michel Winock , L'agonie de la IV République, Edition gallimard, Paris , 2006, p p103-109

12 -في هذ الصدد فقد رفض مجلس الشيوخ الفرنسي الميزانية المخصصة للجزائر في 25 نوفمبر 1961 ب 135 صوت مقابل 62.أنظر في هذا الشأن ، مسعود معداد ، حرب الجزائر ، طبعة /2013 ، ص 260.

13 - صالح بلقبي، سفير سابق ، مقال بعنوان : الدبلوماسية بين الامس و اليوم " الدبلوماسية الجزائرية من 1830إلى 1962 ، دراسات و بحوث حول تطور الدبلوماسية الجزائرية ، طبعة ثانية منقحة و مزيدة 2007، من منشورات المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية و ثورة أول نوفمبر 1954. ، ص 60 -61 -63

14 - المرجع نفسه، ص 64.

15 - عبد الحفيظ أمقران الحسيني، مذكرات من سيرة النضال و الجهاد ، دار هومة ، الجزائر 2010، ص34 - 35.

16 - المرجع نفسه ، ص 35

17 - عمار قليل ، ، ملحمة الجزائر الجديدة 2 ، دار البعث، ،ص 383.

18 -عمار قليل ، المرجع نفسه ، 383.

19-Etat d'urgence – loi n° 55-385 du 03 avril 1955 . instituant un etat d'urgence et en declarant l'application en Algérie/ journal officiel de L'algerie du 08 avril 1955.page 678 .

20 - الدبلوماسية الجزائرية من 1830إلى 1962 ، دراسات و بحوث حول تطور الدبلوماسية الجزائرية ، طبعة ثانية منقحة و مزيدة 2007، من منشورات المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية و ثورة أول نوفمبر 1954، ص 90 -91.

21-abdelmajid belkharoubi , La naissance et la reconnaissance de l'état Algérienne, Edition ENAG ; p.p.101-105.

22 - الدبلوماسية الجزائرية من 1830إلى 1962 ، المرجع السابق ص 134 -140

23 -المرجع نفسه، ص 141.

24 -مذكرات مصالي الحاج1898 -1938، ترجمة ، محمد المعراجي ، ANEPللنشر ، إعادة الطبع 2006.ص 135.

25 -بسمة خليفة أبو لسين، الليبيون و الثورة التحريرية ، منشورات المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية و ثورة أول نوفمبر 1954،2008، ص 54

26 - أنظر في هذا الشأن بيان أول نوفمبر 1954.

27 -القضية الجزائرية أمام الامم المتحدة ، المرجع السابق ، ص 37 -38.

28-United Nations,GeneralAssembly tenth Session Agenda Item 64, The questions of Algeria, official Records, document A/2924,and Add.I.p 01.

29 - الأعمال الانفرادية : لها مدلولها في القانون الدولي العام حيث تجمع التعاريف على ان " الأعمال الانفرادية "الصافية أو الصرفة أو المجردة أو بالمعني الضيق"، وهي التي يترتب

عليها آثارا قانونية لمجرد صدورها عن شخص واحد من أشخاص القانون الدولي: مثال ذلك الاعتراف، والاحتجاج، والتنازل، وقطع العلاقات الدبلوماسية.، ولا يعني صدور العمل القانوني من جانب واحد إمكانية التحلل منه في أي وقت، وإنما يجب الوفاء به وبالالتزامات المترتبة عليه بحسن نية .ويتوقف إنتاج العمل القانوني الانفرادي لآثاره علي صدوره من الأجهزة المختصة بتمثيل الدولة علي الصعيد الدولي (رئيس الدولة، رئيس الوزراء، وزير الخارجية.." . ومن اهم صور الاعمال الانفرادية **الاعتراف** الذي هو تعبير عن إرادة الدولة في التسليم بوجود وضع أو ادعاء معين وتختلف آثاره باختلاف موضوعه (اعتراف بالدولة، أو بالحكومة، أو بوضع أو موقف معين)

30 - حكومة فرنسية موالية لألمانيا النازية، تشكلت في أثناء الحرب العالمية الثانية بعد أن اقتحمت القوات الألمانية الأراضي الفرنسية بقيادة الجنرال غورديان في ماي1940م،

31 - Leland M.Goodrich and Edvard Hambro, Charter of the United Nations Commentary and Documents, Boston World Peace Foundation , 1949, p 113.

32 -أنظر نصوص ميثاق الامم المتحدة ، الفصل الأول المادة 2 الفقرة 07 منه.

33 -أنظر، القرار رقم 2131 لعام 1965 والقرار 2625 لعام 1970 والقرار 3281 لعام 1974 والقرار 103/36 لعام 1981.

34 - هيثم موسى حسن، التدخل الدولي، الآثار القانونية المترتبة على تمتع الدولة بسيادتها واستقلالها، مقالة نشرت بالموقع الالكتروني للموسوعة القانونية ، التصنيف: القانون الدولي ، رقم الصفحة ضمن المجلد ، 147.

35 - هيثم موسى حسن، المرجع نفسه، .ص 147.

36/ - عماد الدين عطا الله المحمد، التدخل الانساني في ضوء مبادئ و أحكام القانون الدولي العام ، رسالة دكتوراه ، كلية الحقوق جامعة القاهرة، 2007، ص 190.

37 - عماد الدين عطا الله المحمد، المرجع نفسه ص 190.

38 -القضية الجزائرية أمام الأمم المتحدة، المرجع السابق ، ص 37.

39 - وهي مجموعة الكتلة ، الأفرو - أسياوية .

41 الأمم المتحدة ، الجمعية العامة الدورة العاشرة Agenda Item 64، المسألة الجزائرية The question of Alegria ، المكتب الرسمي للتسجيلات. A./2914 and Add.P.1.

42-United Nation official Records General Assembly, Agenda Item 8; Adoption of the agenda Document A/2915,A/BUR/141,pp4-8.
43- Ibid ; First Report of the General Commitee,Document.A/2980, paragraph.5.p9.

44/ - يتمتع الشعب الجزائري المسلم بحقوق المواطنة أي أنهم يتمتعون بالحقوق المدنية دون السياسية ، فهم رعايا إذن و ليسوا مواطنين كما هو الحال للفرنسيين المولودين في الجزائر أو الجزائريين المتجنسين بالجنسية الفرنسية طبقا للمرسوم الملكي 1863أو القانون المتعلق بمنح الجنسية الفرنسية لسنة 1945.

45- United Nation, Official Records Tenth Session, General Committee , 103rd Meeting,September 22, 1955,p7.

46- United Nation, Official Records Tenth Session529th Plenary Meeting, Septembre 30,1955,p175.
47--/Ibid, p.175.

48/ -جريدة المجاهد، اللسان المركزي لجبهة التحرير الوطني الجزائري، الجزء الثاني ، ص7 -10.

49وسلم المذكرة عن وفد جبهة التحرير " امحمد يزيد ".

50 -انظر في هذا الشأن الفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة

51 -القضية الجزائرية أمام الأمم المتحدة 1957 -1958.المرجع السابق ، ص 68 - 69.

52 - أحداث ساقية سيدي يوسف ، هي عبارة عن القصف الوحشي الذي تعرضت له القرية الحدودية الواقعة بين الجزائر و تونس ، حيث قامت فرنسا بقصف هذه القرية الاهلة بالسكان المدنيين بتاريخ 08 فيفري 1958 .

53 - اقضية الجزائرية أمام الأمم المتحدة 1957 -1958 ، المرجع السابق، ص 105 -106.

55 - المرجع نفسه، ص 115 -116.

56 جريدة المجاهد، الجزء الرابع ، ص 70 -71.